



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الحادية والثلاثون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي، 23-27 مارس/آذار 2020

العمل يبدأ بيداً لتعزيز التنفيذ والآثار: توطيد الشراكات في إطار المساءلة المتبادلة من أجل تحقيق النتائج المنشودة من التزامات مالابو للاتحاد الأفريقي لعام 2025 والهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة

الموجز

يمنح إعلان مالابو الصادر عن الاتحاد الأفريقي في عام 2014،¹ والذي اعتمد بعد عشر سنوات من تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، زخمًا جديدًا للجهود الهادفة إلى القضاء على الجوع والحد من الفقر من خلال حث البلدان الأعضاء على تحويل القطاع الزراعي من أجل تحقيق ازدهار مشترك وتحسين سبل المعيشة. ويتضمن الإعلان التزامات تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، زيادة تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة؛ والقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025؛ والحد من الفقر من خلال النمو والتحول الزراعيين الشاملين؛ وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية؛ وتعزيز قدرة سبل العيش ونظم الإنتاج على الصمود في وجه التقلبات المناخية والمخاطر الأخرى ذات الصلة؛ وتعزيز المساءلة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج.

ويشدد كل من إعلان مالابو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الحاجة إلى إقامة شراكات قوية تتيح وسائل تنفيذ لتحقيق الأهداف المنشودة. ويحث إعلان مالابو، كجزء من الدعوة إلى اتخاذ إجراءات، الشركاء في التنمية على حشد دعمهم الفني والمالي ومواءمته بطريقة منسقة ومتسقة دعمًا لتنفيذ الأحكام التي ينص عليها الإعلان.

¹ الاتحاد الأفريقي 2014. إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة. https://au.int/sites/default/files/decisions/9661-assembly_au_dec_517_-_545_xxiii_a.pdf

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجامًا مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة وعلى غيرها من الوثائق على موقع المنظمة www.fao.org

وتعرب خطة عام 2030 عن العزم على تعبئة وسائل التنفيذ اللازمة من خلال تنشيط شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقرًا والأكثر ضعفًا وبمشاركة جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع السكان.

وتمثل مبادرة العمل يدًا بيد، التي هي مبادرة خاصة بالمنظمة تقوم على الأدلة وتقودها وتتولى زمامها البلدان، خطوة جريئة للقضاء على الفقر (هدف التنمية المستدامة 1) والقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2) عن طريق إسراع وتيرة التحول الزراعي والتنمية الريفية المستدامة. وهي تسهم، لدى القيام بذلك، في بلوغ سائر أهداف التنمية المستدامة. وتقوم المبادرة، باستخدام الأدوات المتاحة الأكثر تطورًا، بما في ذلك النمذجة والتحليلات الجغرافية المكانية المتقدمة، بتحديد الفرص المتاحة لزيادة الدخل والحد من أوجه اللامساواة والضعف بالنسبة إلى الفقراء في المناطق الريفية. وتعطي مبادرة العمل يدًا بيد الأولوية للبلدان حيث القدرات الوطنية والدعم الدولي محدودين للغاية أو حيث التحديات التشغيلية، بما في ذلك الأزمات الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان، أشد. وهذا يتماشى مع التزام الأمم المتحدة "بعدم ترك أي أحد خلف الركب".

المسائل التي ينبغي لفت عناية المؤتمر الإقليمي إليها

- دعم تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية على توليد وإدارة المعارف والبيانات التي تدعم التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم بالاستناد إلى الأدلة.
- والأخذ علمًا بأن الالتزامات والمقاصد المبيّنة في إعلان مالابو ترد في أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة).
- والنهوض بحقيقة أنه توجد أوجه تقارب كبير في ما بين معظم المؤشرات الموضوعية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ إعلان مالابو ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- وتعزيز الشراكات العامة والخاصة الفعالة باعتبارها عاملاً مهمًا يؤدي إلى تحقيق النتائج التي تحوّل أشكال الحياة وتعزز المناظر الطبيعية المستدامة.
- وتقديم توجيهات بشأن أهمية نهج النظم الغذائية الأساسي الموجه نحو السوق لدعم تحوّل النظم الزراعية والريفية والغذائية باعتبارها مكونات أساسية للتحوّل الهيكلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي

ARC-Secretariat@fao.org

أولاً - مقدمة

ألف - تركيز الالتزامات الإقليمية والعالمية على القضاء على الفقر والجوع في أفريقيا

1- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الصعيد العالمي، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تتضمن 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة، يتعلق الهدفان 1 و2 منها بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول عام 2030. ووضعت آليات لتيسير ودعم البلدان الأعضاء في عملية التنفيذ وكذلك استعراض التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه على المستويين الوطني والعالمي. ويؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدور المحوري في الإشراف على عمليتي المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. وللمساعدة في النهوض بهذا العمل، وضعت مؤشرات استند إليها عدد من البلدان في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية.

2- ويسعى الالتزام بشأن تعزيز المساواة المتبادلة إلى حشد إرادة سياسية أقوى من قبل القادة الأفارقة ويتم توجيهه من خلال آلية لاستعراض الأقران لقيادة فعالة والملكية وشراكات قطرية أقوى تدفع في نهاية المطاف عجلة النمو والتحوّل الزراعيين المستدامين. وتشارك البلدان الأعضاء في عملية الاستعراض الزراعي التي تُجرى كل سنتين والتي تنطوي على تتبع التقدّم المحرز في مجال التنفيذ ورصده والإبلاغ عنه، ولكن أيضًا على النهوض بالمواءمة والاتساق والتنسيق بين الجهود المتعددة القطاعات والمنابر المتعددة المؤسسات. كما تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية على خلق وإدارة المعرفة والبيانات التي تدعم عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم بالاستناد إلى الأدلة.

3- وتعمل تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية على تيسير تبادل البلدان الأعضاء للتجارب، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستخلصة من تنفيذ خطة عام 2030. وتسعى هذه التقارير أيضًا إلى تعزيز السياسات وحشد الدعم والشراكات تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة. وظلت هذه التقارير تركز في معظم الأحيان على الجهود التي تبذلها الحكومات لإدراج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها وميزانياتها الوطنية وأعمالها العامة، والتنسيق في ما بين مختلف المؤسسات.

4- ومن المهم الإشارة إلى أن الالتزامات والمقاصد التي يتضمنها إعلان مالابو ترد في أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة). وعلاوة على ذلك، توجد أوجه تقارب كبيرة في ما بين معظم المؤشرات الموضوعية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ إعلان مالابو ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

5- وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت البلدان الأعضاء كافة تقوم، بشتى الطرق، بإدراج التزامات مالابو وأهداف التنمية المستدامة في أطر سياساتها الزراعية الوطنية وعمليات الإبلاغ الخاصة بها بهدف وضع إطار متكامل وإنشاء آليات

تنفيذ مشتركة لتحقيق النتائج المنشودة. وهذه ميزة أساسية لترشيد استخدام الموارد المستثمرة في هذه العمليات وللتقليل من الجهود التي تبذلها البلدان للإبلاغ عن كلا الإطارين. والأهم من ذلك، أن كلا الإطارين يستلزمان إجراء استعراض وتقييمات تقودها وتأخذ بزمامها البلدان بالاستناد إلى بيانات عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنّفة. وقد تم الإقرار بالتحدي المتمثل في إعداد مثل هذه البيانات، ولكن جرى التشديد أيضًا على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء.

باء- بطء وتيرة التقدم المحرز في القضاء على الجوع والفقر في أفريقيا

6- اعتمد الاتحاد الأفريقي إطار عمل للمساءلة المتبادلة، يحدّد المبادئ المتعلقة باستعراض الأقران، وإطار نتائج لتوجيه تتبع مؤشرات الأداء. وقد اضطلع في عام 2017 وعام 2019، بالاستناد إلى هذين الإطارين، باستعراضين لاحقين يجريان كل عامين لتقييم أداء البلدان في الوفاء بالتزامات مالابو. وتم الإبلاغ عن النتائج التي خلصا إليها هذان الاستعراضان في تقريرين استعراضيين يقدمان كل سنتين. وقد عرض التقرير الأول، التقرير الافتتاحي الاستعراضى الذي يقدم كل عامين،² على جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يناير/كانون الثاني 2018. وعرض التقرير الاستعراضى الثاني³ على اللجنة الفنية المتخصصة بشأن الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة للاتحاد الأفريقي في أكتوبر/تشرين الأول 2019 في أديس أبابا وعلى قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير/شباط 2020.

7- ويشير كل من التقرير الاستعراضى الافتتاحي والتقرير الاستعراضى الثاني الذي يقدم كل عامين إلى أن بلداناً عدة ما تزال تواجه تحديات في السير في الاتجاه الصحيح للوفاء بالتزامات مالابو على الرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز من جانب عدد قليل من البلدان. فعلى سبيل المثال، من أصل البلدان الأعضاء البالغ عددها 32 بلدًا التي أبلغت عن إحراز تقدم في التقرير الاستعراضى لعام 2018 بشأن نقص التغذية كجزء من الالتزام بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025، هناك 9 بلدان فقط تسير في الاتجاه الصحيح لخفض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى 5 في المائة أو أقل. وبعد مرور سنتين، يشير التقرير الاستعراضى الثاني الذي يقدم كل عامين إلى أن 8 بلدان فقط، من أصل 33 من البلدان الأعضاء التي أبلغت عن إحراز تقدم بخصوص هذا المؤشر، تسير في الاتجاه الصحيح، ويشدّد على أن معدل نقص التغذية ما زال مرتفعًا (يفوق 25 في المائة) في 14 بلدًا عضوًا.

8- وخلال الفترة الأولى المشمولة بالاستعراض (2015-2016)، تمكّنت 10 بلدان أعضاء من الوفاء بالالتزام بزيادة الاستثمار العام في قطاع الزراعة إلى 10 في المائة على الأقل من الإنفاق العام السنوي. ولكن هذا العدد انخفض في عام 2019 إلى 4 بلدان أعضاء فقط - أقل من بلد واحد من أصل 10 بلدان - من البلدان التي تسخّ لها

² الاتحاد الأفريقي، 2018. التقرير الافتتاحي الاستعراضى لمفوضية الاتحاد الأفريقي الذي يقدم كل عامين حول تنفيذ إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش. النقاط البارزة بشأن التجارة البينية الأفريقية للسلع والخدمات الزراعية: المخاطر والفرص.

³ الاتحاد الأفريقي، 2020. التقرير الاستعراض الثاني لمفوضية الاتحاد الأفريقي الذي يقدم كل عامين حول تنفيذ إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش. النقاط البارزة بشأن القدرة على الصمود وسبل العيش.

تحقيق الحد الأدنى من الغاية المستهدفة. وتشير هذه الإحصاءات إلى تسجيل انخفاض كبير قياساً إلى فترة الاستعراض السابقة (21.2 في المائة). ويتضح هذا التغيير أيضاً (مقارنة بالتقرير الاستعراضى الافتتاحي) من حيث الأداء مقابل الالتزامات المتعلقة، على سبيل الذكر لا الحصر، بحصول المزارعين أصحاب الحيازات على الخدمات المالية والمدخلات والتكنولوجيات، وتمكين النساء. وبالنظر إلى قيام 12 بلداً فقط، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثمار واحد بالمائة على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي الزراعي في البحث والتطوير في المجال الزراعي، توجد تحديات جسيمة من حيث الاستفادة من الفرص المتاحة للابتكار والتكنولوجيا لتحقيق التحوّل المنشود. كما سُجّل تقدم محدود في مجالي القدرة على الصمود وتحسين سبل العيش، نظرًا إلى أن 11 من البلدان فقط، من أصل البلدان الأعضاء الـ49 التي قدمت تقارير، تسير في الاتجاه الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن معظم البلدان من الحفاظ على التقدم الذي سجلته خلال فترة الاستعراض السابقة، مما يثير شواغل مشروعة بخصوص ثبات واستدامة التقدم المحرز من خلال النهج المتبعة حاليًا. وفي الوقت الذي حافظت فيه 3 بلدان فقط على سيرها في الاتجاه الصحيح خلال كلتا الفترتين، فإنه تعذّر على 17 من البلدان، التي كانت تسير في الاتجاه الصحيح في عام 2017، فعل ذلك في عام 2019. ومن جهة أخرى، أحرز تقدم مشجّع في تحفيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع الزراعية التي من المتوقع أن تشهد توسعاً أكبر مع إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

9- وإن هذه الحالة المتدهورة في ما يخص التقدم المحرز في المؤشرات الرئيسية، وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى الفقر والجوع في أفريقيا، تتسق مع الحالة السائدة على الصعيد العالمي. ويشير تقرير الأمم المتحدة المشترك عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019⁴ إلى أن معدلات الجوع أخذت في الارتفاع في أفريقيا لثلاث سنوات متتالية مع بلوغ نسبة انتشار نقص التغذية 22.8 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما سجّلت منطقة جنوب الصحراء الكبرى زيادة مطردة في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية والذين بلغ عددهم 256.1 مليون شخص في عام 2018.

جيم- مبادرة المنظمة للعمل يدًا بيد - نحو إقامة شراكات فعالة لتسريع وتيرة الإجراءات المتخذة وتحقيق أثر أكبر في ما يتعلق بالفقر والجوع

10- أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا مبادرة العمل يدًا بيد، وهي مبادرة تقوم على الأدلة وتقودها وتتولى زمامها البلدان، وتتسق مع المبادئ المكرسة في أهداف التنمية المستدامة وإعلان مالا بو. وتعطي هذه المبادرة الأولوية للتدابير الرامية إلى القضاء على الفقر (هدف التنمية المستدامة 1) والقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2)، من خلال تسريع وتيرة التحوّل الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة. وهي تسهم، لدى القيام بذلك، في تحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة (وأهداف إعلان مالا بو في ما يخص أفريقيا). وتستخدم المبادرة بعض الأدوات الأكثر تطورًا المتاحة حاليًا، بما في ذلك النمذجة والتحليلات الجغرافية المكانية المتقدمة،

⁴ منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2019. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019. الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

بهدف تحديد أفضل الفرص المتاحة لزيادة الدخل والحدّ من أوجه اللامساواة والضعف بالنسبة إلى الفقراء في المناطق الريفية الذين يشكلون السواد الأعظم من فقراء العالم. وهي تستخدم هذه الأدوات لتقديم لمحة شاملة للفرص الاقتصادية ولتحسين استهداف وتصميم التدخلات في مجال السياسات، والابتكار، والتمويل والاستثمار، والإصلاح المؤسسي تبعًا لذلك. كما تعطي المبادرة الأولوية للبلدان حيث القدرات الوطنية والدعم الدولي محدودين للغاية أو حيث التحديات التشغيلية، بما في ذلك الأزمات الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان، أشد. وهذا يتماشى مع التزام الأمم المتحدة ذي الأولوية "بعدم ترك أي أحد خلف الركب".

11- وتعتمد المبادرة نهجًا جغرافيًا للنظم الغذائية وموجهًا نحو السوق لزيادة كمية الأغذية المغذية المتاحة في أسواق الأغذية المحلية والإقليمية والوطنية، وجودتها وتنوعها وإمكانية الحصول عليها. وتعمل على زيادة قدرات النظام الغذائي على توفير التغذية وأمنها غذائية صحية للجميع، وتحسين دخل الأسر من أجل الحدّ من الفقر المدقع. وتحرص على مراعاة قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها على أكمل وجه في السياسات الرامية إلى النهوض بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ألا وهي الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتحقيقًا لهذه الغاية، تشجّع المبادرة الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية، وتدعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة تأثيراته والقدرة على الصمود أمامه وكذلك سائر الأهداف الرئيسية لخطة عام 2030، بما في ذلك تمكين المرأة وتعزيز عمل الشباب، وتطوير الروابط بين المناطق الريفية والحضرية حول النظم الغذائية المستدامة .

12- وترتكز مبادرة العمل يدا بيد إلى البيانات والتحليلات المتقدمة، بما يمكن الحكومات وشركاءها في الاستثمار من تحديد أوجه التفاعل وتقييم المقايضات في ما بين الأهداف والإجراءات، مما يساعد على تحديد العقبات والفرص الرئيسية للابتكار والاستثمار والتغيير المؤسسي. وتطمح المبادرة، من خلال إطار متين للرصد والتقييم، إلى تقديم الدفعة الأولى من النتائج المرجعية بحلول سنة 2023، كما تهدف إلى مواصلة تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على رصد التقدم المحرز والتعلم المتبادل، ومن ثم تيسير إقامة شراكات فعالة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق هذه الأهداف.

13- وتسعى مبادرة العمل يدا بيد إلى تعزيز التعاون الدولي القائم وسدّ الثغرة حيثما لا يكون هذا التعاون موجودًا. وبالاستناد إلى وجودها في البلدان وحسن نيتها، تقيم المنظمة شراكات لتوفير وسائل التنفيذ اللازمة، وهو ما يعني إشراك المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة والشركاء الفنيين من أجل تطبيق المعرفة الفنية والسياساتية وكذلك جذب استثمارات القطاع الخاص عبر توفير المعلومات بشأن مجالات الاستثمار من أجل التنمية.